

التفكير التداولي في التراث البلاغي العربي -دراسة تأصيلية-  
**Pragmatic Thinking in the Arabic Rhetorical Heritage**  
 \_ Applied Theory Study \_

ثليثة بليردوح<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ( الجزائر ) ، discourd19@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/26

تاريخ القبول: 2021/12/11

تاريخ الاستلام: 2021/09/10

**ملخص:**

أسئلة كثيرة تعترض طريقنا ونحن نمارس البحث والتقصي عن قضايا ومسائل تداولية في التراث البلاغي العربي أولها من أين نبدأ وأين ننتهي؟ ونظرا لشساعة الموضوع وتشعب مسالكه من جهة وضخامة التركيبة اللغوية والبلاغية التي خلفها القدامى من جهة أخرى، أرتأينا الوقوف على أهم الرؤى والملامح التداولية (السياق، القصديّة الافتراض المسبق الاستلزام الحوارية الأفعال الكلامية) لتبيان امتداداتها المعرفية وبدورها الجنينية في الدرس البلاغي العربي القديم.

كلمات مفتاحية:القصديّة، التراث البلاغي، التداولية، الأفعال الكلامية.

**Abstract:**

Many questions hinder our way as we make research and tracing on the pragmatic issues and matters in Arabic rhetorical heritage, first of which is from where shall we start and where to end? Due to the vastness of the topic and the divergence of its paths in a way and the hugeness of the linguistic and rhetorical legacy left by predecessors on the other way. Therefore, we decided to shed light on the most prominent visions and pragmatic features (context, Intentionality, presuppositions, dialoguing presupposition, speech acts,) to bring to light its cognitive stretchments as well as its embryonic in the ancient Arabic rhetorical course.

**Keywords:** Intentionality; Pragmatic; speech acts; Rhetorical Heritage; keywords.

## 1. مقدمة:

بين المطرقة والسندان، بين الاكتفاء بما يقدمه الآخر وتعظيم فكره وبين الانسلاخ عن التراث والعزوف عنه، يقبع إرث حافل بقضايا تداولية عربية، غاية في النضج والأهمية استطاعت أن تفسر الظاهرة اللغوية تفسيراً علمياً، يكشف لنا شدة وعي العقل العربي في معالجة قضايا اللغة، حيث أبانت دراسات القدامى أن السبيل الأقوم لدراسة اللغة هو حال استعمالها فعنيت بكل ما يرتبط بالمتكلم والمتلقي والخطاب، من دون أن تستثني في ذلك شيئاً مما له صلة بالعملية التواصلية: (الدلالة والقصد والسياق وكل ما يحيط بالحدث الكلامي)، وهي بهذا تشترك في كثير من القضايا مع التداولية الحديثة التي تعرف في أبسط مفاهيمها بأنها «دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية أو تراكيبيها النحوية»<sup>1</sup>.

حيث نجد أن «النَّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلماً، رؤيةً واتِّجهاً أمريكياً وأوروبياً، فقد وُظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»<sup>2</sup> بمصطلحات مختلفة، فقد اهتم الدرس اللغوي والبلاغي العربي القديم بطرفي العملية التخاطبية وبالخبر والإنشاء والخبر وأضرابه ومبدأ الإفادة ومراعاة مقتضى الحال، وجعلوا لكل مقام مقال، كون المقام معياراً من معايير الحكم على الخطاب.

فإذا كانت القصدية، والاستلزام الحوارية، والافتراض السابق ومقتضات القول، والأفعال الكلامية ... من أهم القضايا التي تعالجها التداولية، فما الذي يقابلها في التراث العربي؟

وإلى أي مدى وفق الدرس اللغوي العربي القديم في مقارنة الخطاب تداولياً؟

وما هي أهم المسائل والقضايا اللغوية التي تندرج وتتقاطع مع قضايا التداولية الحديثة؟ ولكن قبل الخوض في غمار الجهود التداولية التراثية البلاغية - إن جاز لنا تسميها بذلك - حريا بنا التعرف على مفهوم التداولية وأهم الأسئلة التي تحاول الإجابة عنها.

## 2. مفهوم التداولية:

إذا أردنا تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المجال المعرفي فيمكننا الحديث عن مفاهيم كثيرة، ولعل السبب في ذلك راجع إلى «أن مفهومها تتقاذفه مصادر معرفية عديدة حيث تتداخل مع علوم أخرى مما جعل مجالها ثرياً وعسيراً»<sup>3</sup>.

هذا ما أقره مانقنو (D. Maingueneau) بقوله: «إنه من الصعب الحديث عن التداولية، لأن هذا التعبير، يغطيه العديد من التيارات من علوم مختلفة، تتقاسم عددا من الأفكار (...) واللسانيون ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية، بل تعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطق، وتتجاوز اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب لتصبح نظرية عامة للنشاط الإنساني»<sup>4</sup>.

ويؤكد فان ديك (Van Dyk) على تداخل هذا العلم بالعلوم الأخرى ويحدد تاريخ نشأته بقوله: « براغماتية هذا العلم الذي بدأ تطوره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة له خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى، وقد حفّزته علوم الفلسفة واللغة والأنثروبولوجيا، بل علم النفس والاجتماع أيضا»<sup>5</sup>. حيث «... تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية»<sup>6</sup>.

ومن جملة التعريفات التي قدمت للتداولية، وبعد تفحص للعديد منها. ارتأينا تبني تلك التي ترتبط بموضوعها ووظيفتها:

يقول دلّاش (Dalash): «إنه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»<sup>7</sup>، يركز هذا التعريف على مهمة التواصل والسياق في الدرس التداولي حيث يبحث في معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه، فالمعنى لا يستقى من الجانب اللغوي فحسب، بل من الجانب السياقي أيضا.

وهذا ما ذهب إليه فرانسواز أرمينيكو (F.Arminoco)، فالتداولية في نظره تشمل مجموع العلاقات التي تربط الدوال بمستعملها وبظروف استعمالها، وأثار ذلك على البنى النحوية، إلى جانب بيان دور المتكلمين وطبيعة السياق، والإلمام بآثار الخطاب نفسه على المتخاطبين سواء من ناحية ذاتية المتكلم أم من ناحية تأثر السامع.<sup>8</sup>

فالتداولية في عمومها تهتم بجميع شروط الخطاب، وتعتمد أسلوبا ما في فهمه وإدراكه، بدراسة كيفية استخدام اللغة، وبيان الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال. ونتيجة لذلك تسمى بلسانيات الحوار أو الملكة التبليغية<sup>9</sup>، موضوعها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال، حيث ينصب اهتمامها «أساسا على المتكلم انطلاقا من سياق الملفوظات التي يؤديها، إلى جانب الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماتها في عملية الاتصال»<sup>10</sup>.

- ليشمل مصطلح التداولية من هذه الناحية:
- الاهتمام بمجموع العلاقات بين المتخاطبين.
- دراسة استعمال اللغة في الخطاب بعدها ظاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية.

ويرى جون ديبوا (*Dubois*) بأنه: « يمكننا أن نصنف تحت اسم التداولية ظواهر مرتبطة أساسا باستعمالات اللغة كالحواجز النفسية للمتكلمين والتفاعلات الحاصلة بين المتخاطبين، زيادة على البعد الاجتماعي للخطابات»<sup>11</sup>، فنجاح العملية التواصلية مرهون بتوفر هذه الشروط مع ضرورة ملاءمة الأقوال اللغوية للموقف التواصلية للمتكلم ومراعاة السامع، ففي غياب أحدها لن تكتمل دورة الكلام ولن يتحقق فعل التواصل على أكمل وجه، وعليه فأشمل تعريف للتداولية هو: «دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأسلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، وإنما يتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي، لغوي) وصولا إلى المعنى الكامل في كلاما»<sup>12</sup>.

وهذا تكون أهم الأسئلة التي تحاول التداولية الإجابة عنها<sup>13</sup> هي:

- من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟
  - ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟
  - ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟
  - كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة؛ لابد من استحضار القصد والسياق والأفعال الكلامية، ومقتضيات القول لهذه اللغة المستعملة، وبذلك تكون التداولية قد أخرجت الخطاب من سكونيته أي من عالمه الداخلي إلى عالم أكثر رحابة وأكثر حركية، بإثارة جوانب خفية بعيدة عن نسيجه الداخلي. ورصد علاقاته الخارجية التي تسهم في عملية فهمه وتأويله، بعد أن ثارت على كل ما جاءت به النظرية السلوكية التي ترفض التسليم بوجود أشياء غير قابلة للملاحظة كالحالات الذهنية، فس على ذلك القصدية، المقامية...، كما تجاوزت النظرية البنوية والتوليدية التحويلية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية. أين يتم النظر فيها إلى النص من زاوية واحدة أو منظور واحد، يعتمد على المكونات الجمالية التركيبية والاكتفاء

بالمكون الدلالي وعدم تجاوز ذلك إلى مستوى استعمال وتوظيف اللغة. فلم تعد اللغة تدرس لذاتها ومن أجل ذاتها كما أقر بذلك سوسير ومن نحى نحوه، ولم تعد الجملة أكبر وحدة قابلة للتحليل ومحور الدراسة اللسانية التي يجب أن يحتفظ فيها النحو على استقلاليتها. باعتباره نظرية للقدرة الذهنية كما وضع تشومسكي، لتتعدى كل ذلك إلى الاهتمام بجميع عناصر العملية التواصلية.

فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة شكل فتحا جديدا كانبسوغا لدراسة اللغة بصورة أشمل وأفق أرحب، أين ينصب الاهتمام بالشروط الخارج لغوية (ما وراء اللغة) والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية...، حيث لاتتمظهر (اللغة) في شاكلة واحدة «وإنما في كفيات مختلفة وراءها مقصدية المرسل، ومراعاة مقصدية المخاطب، والظروف التي يروج فيها النص، وجنس النص: وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف استراتيجية التلقي من عصر إلى عصر ومن مجموعة إلى مجموعة، ومن شخص إلى شخص»<sup>14</sup>.

وعلى هذا الأساس تمكنت التداولية من إرساء أسس متكاملة وطورت مستويات اشتغالها؛ مراعية بذلك الأبعاد الداخلية والخارجية في اللغة، التي تتحكم في عمليات التخاطب.

### 3. ملامح التداولية في التراث البلاغي العربي

يقول ابن المقفع (ت145هـ): «البلاغة اسم جامع لمع ان تجري في وجوه كثيرة. فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل. فعاما ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، و الإيجاز، هو المعنى... إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، و أرضيت من يعر فحقوق الكلام، فلا تهتم لما فتك من رضا الحاسد والعدو.»<sup>15</sup>

إنّ الوقوف على هذا النص وما يحمل من قيم بلاغية ورؤى تداولية يحيلنا إلى اهتمام علماء البلاغة قديما بقضية المعنى التي انبثقت من اهتمامهم البالغ بالخطاب وبطرفيه «المتكلم والمخاطب»، ولا أدل على ذلك من كلام ابن المقفع وهو يصف البلاغة على أنها علم جمع فمنع. حيث جمعت كل ما من شأنه أن يوصل للمعنى وللفهم والإفهام، فمنعت أن يأتي بعدها علم

يتسم بشموليتها، فقد تجاوزت دراسة المستوى الدلالي، إلى البحث عن علاقة العلامات اللغوية بمؤولها، مما يبرز أهمية دراسة اللغة عند استعمالها، ومن ثم فإنها تعنى بدراسة مقاصد المتكلم؛ وقدرته على ابلاغها للسامع بصورة وكيفية تتجاوز المستوى السطحي للمعنى، لمستوى أعمق يرتبط بالسياق والظروف الخارجية المحيطة، كما اهتمت بحال السامع ومنزلته كونه شريكا رئيسيا في العملية الكلامية وكيفية توظيفه لكل ما يصاحب كلام المرسل من دوال ومدلولات لغوية وغير لغوية . فلا يمكن لصاحب نظر أن ينكر أن البلاغة «تداولية فيصميمها، إذإنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسماع، بحيث يحلأنا إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما» بحيرى<sup>16</sup>.

حيث تعنى البلاغة بوظائف الاتصال وما تشمله من دور للمرسل والمتلقي وطبيعة الرسالة ووسائل الإقناع والسياق والمقام ...، وهذا ما تقوم عليه الدراسة التداولية التي يمكن اعتبارها، وجها من وجوه البلاغة بل لان غالي إذا قلنا أن التداولية هي الوريث الشرعي للبلاغة. فإذا ما عدنا إلى الدرس البلاغي العربي فأول ما يعترض طريقنا هو مسألة «مقتضى الحال»، والتي تحمل في طياتها بعدا تداوليا لا يمكن إنكاره يقول صلاح فضل: «إن مفهوم التّدّاوليّة يأتي ليغطّي بطريقة منهجيّة منظّمة المساحة التي كان يُشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة مقتضى الحال»<sup>17</sup>

فلا أحد يُماري في أن الدرس البلاغي العربي قد أنتج قضايا ونظريات لغوية استطاعت أن تؤطر للعملية التواصلية برمتها، فضلا عن عنايتهم بالجوانب النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية... أولوا أهمية بالغة بالظروف المحيطة بالتلفظ أو ما يسمى : (المقام ) مؤكدين على أن «مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة موافقة الحال، وما يجب لكل مقام ومقال»<sup>18</sup> فشرط الإبانة في الكلام وتميز سمينه من غثه و صحيحته من غيره، مرتبطة بما يقتضيه المقام وتحقيق المطابقة بينه وبين ما يحيط بالعملية التواصلية من ظروف خارجية زمانية ومكانية واجتماعية، فالمقام «ليس إطارا ولا قالبا وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ...»<sup>19</sup>

وهو ما عرف في الدرس التداولي الحديث بالسياق، فلم يكن «ماليونوفسكي» وهو يصوغ مصطلحه الشهير Context situation يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها»<sup>20</sup>، حيث تعد دراسة السياق من أهم القضايا التداولية، لأن تحليل الجمل يخضع للسياق، كذلك تحليل أفعال الكلام وقوانين الخطاب وغيرها، وربما أمكننا القول بأن اهتمام الدرس التداولي كله ينصب في مدى ارتباط النص بالسياق<sup>21</sup>،

ويشمل مدلول المحيط اللساني: مستخدم اللغة (المتكلم، السامع)، الحدث الذي ينجزه، الموضوع ونوع الخطاب، والقناة واللغة المستعملة، والقواعد التي تتحكم في إنتاج الخطاب من متكلم إلى آخر<sup>22</sup>، فالسياق «مفهوم مركزي يمتلك طابعه التداولي»<sup>23</sup>.

فمن أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، يجب معرفة من هو المتكلم، ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب أي كل ما يرتبط بالمحيط اللساني الفعلي.

إن مسألة مقتضى الحال أو السياق هو ما ظلت تؤكد التداولية كونها وعلى حد تعريف فرانسواز أرمينكو: «علم الاستعمال اللساني ضمن السياق، وبتوسع أكثر هي استعمال العلامات ضمن سياق»<sup>24</sup> لدرجة أن ماكس بليك Max blyck اقترح تسمية التداولية باسم السياقية «يجب أن نطلق عليها السياقية (CONTEXTIQUE)»<sup>25</sup>.

ومن أهم الذين فصلوا في المقام وأهميته السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت226هـ)، حيث بينه وفسره بدقة متناهية تحت مسمى مقتضى الحال وضرورة مراعاته من قبل المتكلم يقول: «ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها»<sup>26</sup>، نلاحظ في هذا النص الثري بالأبعاد التداولية أن السكاكي قد تفتن إلى مسألة جد مهمة من خلال حديثه عن نظم الكلام

وكيفية مجاورته لبعضه البعض، وهو السياق اللغوي الذي عرفه فرانسواز أرمينيكو بقوله: «هو مجموع الكلمات المجاورة التي تحدد مدلول الكلمة».<sup>27</sup>

فمدلول الكلمة يخضع لمراعاة المتكلم لمقتضيات تركيبها وصياغتها، إفادة المعنى يكون من خلال نظم خاص للألفاظ فلا يمكن رصف الكلام كيفما جاء وإلا لم يبلغ القصد والمراد، فالمتكلم أو منتج الخطاب ملزم باحترام مواضع الحذف من مواضع الذكر، ومواضع الإيجاز من مواضع الإطالة...، فالكلام الحسن يستوجب النظم والرصف الحسن بتأليف التراكيب وارتباطها بالسياق الكلامي أي ربط المستوى اللغوي بمستوى السياق لتحقيق الفائدة وإيصال المعنى وإفهام السامع وهذا ما أكدت عليه اللسانيات التداولية، يقول أوستين (Austin): «ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع في بيان معانها ولغاية تأويلها إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التخاطب اللساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»<sup>28</sup> كما نلمس في كلام السكاكي -أيضا - إشارة واضحة إلى دور المتكلم وطبيعته وعاداته وصفاته، إنه ذات محورية ملمة بضروب البلاغة وتقلبات المعنى وتخير اللفظ ومقام الخطاب وحال المتلقي، وهي الأسس التي تقوم عليه النظرية التداولية الحديثة والتي بنيت عليها البلاغة العربية قديما، كونه (المتكلم) مركز إنشاء الكلام فإذا لم تتحقق المطابقة بين قصده وخطابه لن تحدث الإفادة ولن يحقق النص نصينته التي أنشأ لأجلها، وإن كان سليما من الناحية اللغوية وهذا ما يعرف بمبدأ القصدية INTENTIONALITE في الدراسة التداولية الحديثة «ويهتم هذا المبدأ بالربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب في إطار مفاهيمي مستوف للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية»<sup>29</sup>، وهو مبدأ يقوم عليه كل فعل كلامي حسب أوستين وهوسرل (Husserl/ Austin)، فنحن وفق الدرس التداولي الحديث حينما نتكلم ننجز أفعالا لا كلاما، وهذه الأخيرة متوقفة على قصد المتكلم، فقد يقول كلاما وهو يقصد عكسه كأن يقول أحدهم لزائر تأخر عليه في المجيء: أراك أتيت باكرا وهو يقصد العكس تماما. وتعد نظرية الأفعال الكلامية محور الدراسة التداولية وتقوم هذه النظرية على أن «الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معين في الوقت نفسه»<sup>30</sup>.

ويعود الفضل في وضع الإطار العام لهاته النظرية لجون ل. أوستين (J.L.Austin) من خلال محاضراته التي ألقاها سنة 1955م والتي فرق فيها بين القول والفعل، بإبرازه للوحدات



الكلامية البيانية والوحدات الكلامية الأدائية، فالوحدة الكلامية البيانية تستخدم لإصدار العبارات الخبرية. أما الوحدة الكلامية الأدائية بالمقارنة فهي وحدات يؤدي المتحدث أو الكاتب بها عملاً أو فعلاً وليس مجرد الكلام<sup>31</sup>، فدلالة الجملة في اللغة العادية ليست بالضرورة إخباراً، وهي ليست مقيدة دائماً، بأن تحيل على واقع فتحتمل الصدق أو الكذب، وهذا ماي حيلنا مباشرة إلى ما يندرج عند علماء اللغة والبلاغة تحت مسمى «الخبر والإنشاء»، فالجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب، من غير النظر إلى قائمها أما الجملة الإنشائية فإنها عكس الجملة الخبرية وهي التي تشمل نوع من الطلب، والتي لا تحتمل الصدق والكذب<sup>32</sup>.

يقول أحمد المتوكل: «من المعلوم أن الفكر العربي القديم يتضمن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز) كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء»<sup>33</sup>، فالعبارات الإنجازية (Performatifs) هي التي لا يحكمها مقياس الصدق والكذب وإنما تكون عبارة عن فعل بمجرد النطق بها مثل أن يقال بائع لمشتري بعثك أو زوج لزوجته أنت طالق، ففي المثالين تم الفعل وتحول الكلام من مجرد قول إلى فعل. لتقابل بذلك العبارات الوصفية (Constatifs) وهي التي تصف وقائع، وتكون صادقة أو كاذبة .

وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ): «فإنك تعلم لو أن قائلاً لو قال : الخبر مثل قولنا : (زيد منطلق) ورضي به وقنع لو تطالبه نفسه بأن يعرف حدا للخبر، إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام، حتى يمكنه أن يعلم ههنا كلاماً لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر ولكنه دعاء، كقولنا: رحمة الله عليه وغفر الله له، ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم ...، ولم يحب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبراً وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق أو الكذب»<sup>34</sup>.

يميز الجرجاني بين الخبر والإنشاء من حيث صفتي الصدق والكذب مبرزاً محوراً المخبر به ودور المتكلم الجوهري، إلى جانب المتلقي وهذا ما نلمسه بدقة أكبر في قوله:«ومعلوم أنك أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول خرج زيد لتعلمه معنى خرج، في اللغة، ومعنى زيد كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف»<sup>35</sup>: بمعنى يجب أن يكون هناك تفاهم وتقارب كبير بين طرفي الخطاب (المرسل والمتلقي) فيجب أن ينتقي المتكلم ويتخير كلامه وفقاً وحال المتلقي حيث بين اختلاف مقامات

الكلام باختلاف مناسباتها وحال متلقيها الذهنية والنفسية، وقد مثل السكاكي لذلك بأن جعل للغبي مقاما يختلف عن مقام الذكي فالسامع هو الطرف الثاني في العملية الكلامية ولا تقل أهميته عن أهمية المتكلمقائلا: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام التهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر<sup>36</sup>، «فإنشاء الخطاب وتداوله مرهون إلى حد كبير، بمعرفة حاله أو بافتراض ذلك الحال، وافتراض الحال ركن ركين في النظام البلاغي العربي إذ العناية في المقام الأول موجهة إلى المرسل إليه»<sup>37</sup>؛ بمعنى يجب أن يكون هناك تفاهم وتقارب كبير بين طرفي الخطاب المرسل والمتلقي أي ما يطلق عليه في الدرس التداولي الحديث ب: الاستلزام الحواري Conversational implicature الذي يركز على إشراك السامع ودوره في العملية التخاطبية وهذا ما أكد عليه جرايس (Grace) - أحد أهم المنظرين للتداولية - مؤكدا أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، و نتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام التي قسمها إلى استلزام عرفي واستلزام حواري .

فالاستلزام العرفي قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلف بها السياقات وتغيرت التراكيب، من ذلك (لكن) فهذا يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما يتوقعه السامع<sup>38</sup>.

أما الاستلزام الحواري: فهو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها، يعتبر "الاستلزام الحواري" من أهم و أبرز الظواهر التي تميز اللغات الطبيعية، نظرا لما تحمله عملية التخاطب من معان عديدة، وهو قائم على فكرة المحادثة والحوار، والتحاور ويعتبر هذا النوع من الاستلزام آلية من آليات إنتاج الخطاب، والذي يدل عن قدرة المتكلم في إيصال المعنى أكثر مما يقوله في الكلمات -أثناء عملية التكلم-<sup>39</sup> . وهو ما ذكره عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن معنى المعنى، فالاستلزام الحواري هو الربط بين المعنى الظاهر (الصريح) والمعنى الخفي المضمرة فيفي الخطاب.

ويوسّع هذا الأفق أكثر الجاحظ أبو عثمان عمر و بنبحر(ت255هـ)، الذي أولى عناية كبيرة بالمرسل وقصده ونواياه والمتلقي وأحواله والخطاب وشروطه، والسياق وأنواعه...، فمن شروط نجاح التواصل أن يراع المتكلم المخاطب بأن يرتفع بالحديث معه إذا كان من أهل العلم والمكانة وأن ينزل دون ذلك إذا كان من عامة الناس و بسطائهم ولا أدل على ذلك من قوله: «فلا يكلّ سيّد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوّك بكلام السُّوقة»<sup>40</sup>؛ إذ يجب أن ينتقي المتكلم كلامه وينظمه النظم الصحيح وفق مقصده وكل ذلك مرهون بوزن السامع وقدرته على الفهم وتأويل الكلام، حيث «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السّامعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً ولكلّ حالة من ذلك مقاماً»<sup>41</sup> هذا ما يضعنا وجه لوجه مع ما يطلق عليه في التداولية بالافتراض السابق (Presupposition) حيث يوجه المتكلم حديثه إلى المخاطب على أساس مما يفترض سلفاً أنه مع لوم له ويتأتى ذلك بتقييم المتكلم للسامع وقدرته على فهم مراده<sup>42</sup>، فالافتراض السابق ركيزة أساسية في الدراسة التداولية، ومن أبرز أدواتها فلأبي خطاب رصيد من الافتراضات المسبقة يضم معلومات مستمدة من المعرفة العامة، و سياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته «فلدى كل طرف من أطراف الخطاب، رصيد من الافتراضات المسبقة، وهذه الافتراضات فيزيد مع تقدم عملية الخطاب، وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية . أي أن تكون هناك شراكة بين المتكلم والمتلقي في عملية التخاطب من أجل تسهيل عملية التواصل والوصول إلى المعنى المطلوب»<sup>43</sup>.

- خاتمة:

أبانت جهود القدامى في دراستهم للغة وسعيهم لإيصال المعنى المقصود عن سمو شأنهم واتقاد فكرهم وعلو كعبهم وإدراكهم أنه لاغنى عن السياق، وجميع الملابس التي تحيط بالحدث الكلامي حيث شكلت مسألة مقتضى الحال قطب دوران الرحي في الدراسات البلاغية التراثية لما تحمله من قيم تداولية، تعنى بمقام الخطاب والمخاطب والمتلقي وكل ما يحيط بالعملية التخاطبية، فكانت القضايا التداولية واضحة جلية -لا ينكرها ذو نظر- بين ثنايا كتبهم ومؤلفاتهم حيث تعددت أشكال اهتمامهم بدراسة الخطاب، فدرست البلاغة العربية اللغة حال استعمالها واهتمت بالسياق ودلالته غير الظاهرة إلى جانب دلالة الملفوظات

الظاهرة، فقد عمد البلاغيون إلى تفسير النصوص وفهمها وفق عملية تأويلية عقلانية بالولوج لعمق الخطاب والعناية بكل ما يحيط به من: النسق الداخلي، أطراف العملية التواصلية (المتكلم وقصده والمتلقي وطريقة تلقيه)، الموقف التواصلية والإمام بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ دون أن يغفلوا معيار الصدق والكذب وكلها تتطابق وقضايا التداولية، ولكن بمصطلحات وتسميات حديثة- كما سبق وبيننا- فلقد تلمسنا الأسس التداوليّة فيكّل البحوث والمسائل البلاغية العربية التراثية وكأنّ التداوليّة قد ارتحلت من منشأها الأصليّ البلاغة العربية القديمة وحطت رحالها في الدرس اللساني التداولي الحديث. «فقد يتضمن القديم من الإمكانيات ويفتح من الأفاق ما يجعل فائدته تمتد إلى بعيد الأزمان حتى يبدو كأنه شيء حديث في كل واحد من هذه الأزمان البعيدة كما أن الحديث، على العكس من ذلك، قد تقتل إمكانياته وتضيّق آفاقه حتى كأنه أشبه بالماضي الميت منه بالحاضر الحي»<sup>44</sup>.

#### 5. الإحالة والتمهيش:

- 1- بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية: من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص18.
- 2- سوبرتي، محمّد: اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلّة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني
- 3- محمود أحمد نحلة. أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية مصر، 2002، ص 10، 11.

4- Maingueneau(Dominique): Analyse du discours, introduction aux lectures de l'archive, Hachette, paris, 1991, p170.

- 5- فان ديك. علم النص، ص 114.
- فرانسواز أرمينيكو. المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986، ص6.07-
- 7- الجيلالي دلاش. مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وأدائها، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996، ص01.
- 2- ينظر: فرانسواز أرمينيكو. المقاربة التداولية، ص09.
- ينظر: الجلاي دلاش. مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص9.01
10. فان دايك. علم النص، ص114.

11- DUBOIS (Jean) et autre , dictionnaire de linguistique et des sciences de la langue, Larousse, Paris, 1999, p375.

- 12- بوقره نعمان، التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون)مجلة الرافد، يناير، 2006، ص83.
- 13- فرانسواز أرمينيكو. المقاربة التداولية للخطاب، ص 08.
- 14 - محمد مفتاح. مجهول البيان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط01. 1990، ص 100.
- 15- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط5 1985 ج1 ص 115 - 116.
- 16- سعيد حسن: علم لغة النصّ المفاهيم والاتّجاهات، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004م، ص 23.
- 17- صلاح فضل: بلاغة الخط ابو علم النصّ. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والعلوم، الكويت، 1992م، ص21.
- 18- الجاحظ، البيان والتبيين، ص136.
- 19- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص333.
- 20- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994، ص372.
- 20- ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 115.
- 22- ينظر: فان ديك. علم النص، ص 117، 118.
- 23- فرانسواز أرمينكوتر، سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ص11
- 24- المرجع نفسه، ص 48.
- 25 -Françoise Armengaud ,La pragmatique, 1ère édition, p.u.f, paris, 1985, p10.
- 26- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العالمية، بيروت، ط 2000، ص 257/256.
- 27- فرانسواز أرمينيكو. المقاربة التداولية، ص49.
- 28- جون أوستين، نظرية الأفعال الكلامية العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام ص120، 121
- 29- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1 2005، ص36
- 30- دايك فان: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات. ترجمة: سعيد حسن بحيري. دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط01، 2001، ص 18.
- 31- ينظر: جون لاينز. اللغة والسياق، تر: عباس عبد الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987، ص 192.
- 32- فؤادباتي عزيزة، المعجم المفصّل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1 . لبنان، 1992 ص 423.

- 33- أحمد المتوكل اللسانيات الوظيفية، مدخل مقارن، دار الكتاب الجديدة المتحدة لبنان ط 1، 2010 ص 37.
- 34- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص173/174 .
- 35- المرجع نفسه، ص410 .
- 36- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 257
- 37- عبد القادر بن ظافر الشيبيري: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1 ، 2004 ص47/48.
- 38- ينظر: نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر الإسكندرية، دار المعرفة، 2002 - ، ص33
- 39- العياشي أدراوي، الأستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص 17 / 18
- 40- الجاحظ، البيان والتبيين ص 92 .
- 41- المرجع نفسه ، ص139.
- 42- ينظر، نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص26.
- 43- ج.ب. براونوج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد الزليطني و منير التريكي (الرياض، جامعة الملك سعود،) 997 ص 96 .
- 44- طه، عبد الرحمن، في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، 2000 ، ص214.

#### 6. قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل مقارن، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، 2010
2. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية: من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010
3. بوقره نعمان، التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون) مجلة الرافد، يناير، 2006.
4. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994.
5. تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
6. ج.ب. براونوج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد الزليطني و منير التريكي (الرياض، جامعة الملك سعود،) 1997.

7. الجاحظ، أب وعثمان عمرو بنبحر :البيان والتبيين،تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، الطّبعة السّابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1998.
8. جون أوستين، نظرية الأفعال الكلامية العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1991.
9. جون لاينز. اللغة والسياق، تر: عباس عبد الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987
10. الجيلالي دلاش. مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وأدائها، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر خليفة بوجادي. في اللسانيات التداولية
11. سعيد حسن:علم لغة النصّ المفاهيم والاتّجاهات، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.
12. مالسكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العالمية، بيروت، 2000.
13. سويرتي، م حمّد:اللغة ودلالاتها، تقرب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلّة عالم الفكر، منشورات المجلس الوطني، 2000.
14. صلاح فضل:بلاغة الخطاب و علم النصّ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والعلوم، الكويت، 1992م.
15. طه، عبدالرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الطّبعة الثّانية، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء ، 2000 .
16. عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 ، 2004 .
17. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط5 ، 2004 .
18. العياشي أراوي، الأستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، ط1، 2011.
19. دايك فان: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات. ترجمة: سعيد حسن بحيري . دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط01، 2001.
20. فرانسواز أرمينيكو. المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986.
21. فؤالبايتي عزيزة، المعجم المفصّل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1992.
22. محمد مفتاح. مجهول البيان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط01، 1990.

23. محمود أحمد نحلة. أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية مصر، 2002.
24. مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط1 2005.
25. DUBOIS (*Jean*) et autre, dictionnaire de linguistique et des sciences de la langue, Larousse, Paris, 1999, p375.
26. Françoise Armengaud, La pragmatique, 1ère édition, p.u.f, paris, 1985, p10.
27. Maingueneau (*Dominique*): Analyse du discours, introduction aux lectures de l'archive, Hachette, paris, 1991, p170.